

اليافين واهله من نفذ باب دار اليه لامن لاصقة
 جداره وهن الاستحقات وكلها لكلهم ام تختص
 شركة كل واحد بما بين راس الدرب وباب داره
 وجهات اصحهما الثاني وليس لقبيرهم فتح باب
 اليه للاستطراف وله فتحه اذا سمر في الاصح
 من له فيه باب فتحه اخر ابعده من راس الدرب
 فلشركته منعه وان كان اقرب الي راسه ولم يسد
 الباب القديم فكل الكرفان سده فلا منع ومن
 له دارات تفتح بابا من مسدودين او
 مسدودين وشارع ففتح بابا بينهما لم يمنع في
 الاصح وحيث منع فتح الباب فصاحه اهل الدرب
 بماله صح ويجوز فتح الكوات والجدار بين المالكين
 قد يختص به احد هما وقد يشتركان فيه والمختص
 به ليس للأخر وضع الحد وعليه في الجديدي
 للغير المالك فلورضي بلا عوض فهو اعارة وله

يشترط بهما ان يفتحها
 املاهما في المسدود

الرجوع

الرجوع قبل البناء عليه وكذا يجعله في الاصح
 فالثقة الرجوع تخيير بين ان يبقية باجرة او
 يقبل ذلك ويغرم ارش نقصه وقيل فالثقة طلب
 الاجرة فقط ولورضي لوضع الحد وعو البناء عليها
 بعوض فان اجر راس الجدار للبناء فهو اجارة و
 ان قاله بعته للبناء عليه او بعته حق البناء عليه
 فالاصح ان هذا العقد فيه ثنوب بيع و اجارة
 فان ذمبي فليس مالكة الجدار نقضه محال ولو انهدم
 الجدار فاعادة مالكة فله شتر باعادة البناء و
 سواء كان الاذن بعوض او غيره فيشترط بيباب
 قدر الوضع المبني عليه طولاً وعرضاً وسمك
 الجدران وكيفية السقف المحمول عليها
 ولو اذنت في البناء علي ارضه كفي بيان قدر محل
 البناء وما للجدار المشترك فليس لاحدهما وضع
 حدوده عليه بغير اذن في الجديدي وليس له ان يتد

195

Copyright © King Saud University